

3 الزراعة وتحرير الاقتصاد القومى

تمر الدول النامية جميعاً - ومن ضمنها مصر - بأزمة اقتصادية عارمة . حيث اختلفت موازين مدفوعاتها ، وتزايد عجز الميزان التجارى ، وانخفضت قيمة عملتها الوطنية ، وازداد معدل التضخم ، وكذلك البطالة ...

ولقد كان من اهم مسببات تلك الأزمة إتباع سياسات اقتصادية خاطئة غير مناسبة - وغير متوائمة مع ظروف واحتياجات المجتمع ، قامت على مركزية القرارات وإغفال قوى السوق .

وفي ظل هذه المشاكل ومع تزايد المعاناة والعجز والقصور في مختلف قطاعات الاقتصاد القومى ، أيقنت تلك الدول أن السبيل الأفضل للتنمية هو تحرير الاقتصاد القومى ، واتباع سياسة السوق الحر ، ورفع يد الدولة عن العديد من الأمور الاقتصادية ، وتحجيم القطاع العام ، وإطلاق حرية القطاع الخاص .

ليس هذا فقط ما تيقنت منه الدول النامية ، ولكن أيضاً ما اعتنقته أخيراً الدول الاشتراكية مبتدعة النظام الاقتصادى الذى يقوم على التخطيط المركزى والقطاع العام وتحجيم قوى السوق .

وقد أوضحت التجربة - وأثبتت - أن البلاد التى نجحت في تحقيق التنمية هى التى اعتمدت على قوى السوق ، وحررت نظامها الاقتصادى من القيود البيروقراطية ، وطبقت سياسات ذات توجه تصديرى ، ومن تلك الدول الآسيوية كوريا ، سنغافورة ، ماليزيا ، وغيرها .

وقد قامت سياسة التحرير الاقتصادى على عناصر عدة منها ، إحلال أسلوب التخطيط التأشيرى محل التخطيط المركزى ، حيث يتيح ذلك فاعلية العوامل الاقتصادية - قوى السوق - في توجيه الموارد إلى الاستخدام الأمثل ، خاصة فيما

يتعلق بتوزيع الاستثمارات بين فروع الإنتاج ، وقد أثبت هذا الأسلوب نجاحه في تحقيق التنمية في مختلف الدول ، ومما يترتب عليه اتساع مساحة السوق الحر .

وضمن عناصر سياسة التحرير الاقتصادي إعادة النظر في أولويات الخطة وترتيبها وفقاً لاحتياجات المجتمع الحقيقية وأهداف التنمية ، والتي تؤدي إلى تقليل المديونية ، والاعتماد على الخارج وهو ما يعني أيضاً رفع معدل الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلي - وبالتالي يصبح الهدف له أولوية في القطاع الزراعي - ، كذلك التركيز على الاستثمارات ذات الإنتاجية العالية.

وتحقيقاً لما سبق تتقدم أولوية قطاع الزراعة ، والذي أدى تدنى أولويته في الخطط السابقة إلى ضخامة الفجوة الغذائية جدول (3-1) . كما يلزم الاهتمام ببعض القطاعات الأساسية في توفير العملة الأجنبية كقطاع السياحة .

كما أن سياسة التحرير الاقتصادي تستلزم تقليص قطاع الأعمال العام واقتصره على الدائرة التي يخدم فيها أغراض التنمية ، وحيث لا يستطيع غيره القيام بها ، وتطبيق سياسة الخصخصة على عديد من المنشآت التي يجب أن تخرج من القطاع العام ، وذلك بما يعنى نقل الملكية والإدارة من القطاع العام إلى القطاع الخاص .

وأمثلة ذلك في القطاع الزراعي مشاريع المحليات - ومشاريع وشركات استصلاح واستزراع الأراضي - التي يلزم نقلها جميعاً للقطاع الخاص خاصة شركات الاستزراع ومشاريع المحليات التي لا يوجد أدنى مبرر لبقائها قطاع عام . وغير ذلك كثير .

كما أن التصنيع - والإنتاج - من أجل التصدير بديلاً عن التصنيع لإحلال الواردات يعد من العناصر الأساسية في سياسة التحرير الاقتصادي - لإصلاح الخلل في الميزان التجاري جدول (3-2) .

لأن تلك السياسة تؤدي إلى تطوير الإنتاج وإدخال أساليب تكنولوجية حديثة تمكن الإنتاج من المنافسة في السواق العالمية ، والسيادة في السوق المحلي .

وتحقيق العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع عنصر أساسي من عناصر

سياسة التحرير الاقتصادي ، ذلك عن طريق إعطاء أولوية للخدمات الاجتماعية ومحاربة التضخم ، ونظام كفاء ومحكم للضرائب .

جدول (1-3)

نسبة الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية (1999)

السلعة	نسبة الاكتفاء الذاتي	السلعة	نسبة الاكتفاء الذاتي
القمح	65.8%	السكر	71.2%
الذرة الشامية	56.6%	لحوم	60.6%
الأرز	116.6%	أسماك	75.7%
الفول	84.1%	زيوت	57.6%
العدس	6.8%	ألبان	100%

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي - يونيو 2002 .

جدول (2-3)

الميزان التجاري

(مليون جنيه)

السنة	الصادرات	الواردات	الفرق	نسبة الصادرات إلى الواردات
1998	11044	56026	-- 44982	19.7%
1999	12165	54399	- 42234	22.3%
2000	16396	48645	- 32249	33.7%
2001	16498	50659	- 34161	32.6%

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي - يونيو 2002 .

تحرير الاقتصاد القومى وقطاع الزراعة :

أتضح فيما سبق الجوانب الأساسية لسياسة تحرير الاقتصاد القومى ، وفيما يتعلق بقطاع الزراعة فهناك جوانب أساسية كان لابد من العمل على تحريرها ، أى تحرير القرار الاقتصادى فيها ، بحيث يصبح العامل المحرك له هو قوى السوق وهذه الجوانب هي :

1- تحرير نمط الإنتاج :

حيث استلزم ذلك عدم التدخل في التركيب المحصولى ، وبصبح الموجه الأساسى له هو العرض والطلب ، حيث يتجه الإنتاج إلى السلع التى يزداد الطلب عليها بما يعنى حاجة المجتمع إليها ، ومن ثم زيادة سعرها وبالتالي عائد المنتج . كأنواع الحوافز المختلفة سواء مشجعه للإنتاج أو مثبطة له إذا أريد خفض حجم الإنتاج من محصول معين . ومن محصول معين . ومن تلك الأدوات الضرائب والجمارك ومستلزمات الإنتاج .

ومن الضرورى أن تقوم التعاونيات الزراعية بدور أساسى في توجيه الإنتاج الوجهة التى يرغبها المجتمع سواء فيما يغطى الاستهلاك الداخلى من السلع الرئيسية أو احتياجات التصدير ، حيث من الضرورى أن تقوم تلك التعاونيات بتخطيط الإنتاج الزراعى ، حيث أنها تمثل المنتجين والمجتمع في نفس الوقت .

وإذا لم تبذل جهود حقيقية في توجيه الإنتاج الزراعى فإن الإنتاج سيوجه إلى سلع كمالية (كالخضر والفاكهة .. وغيرها) ، تحقق دخلا اعلى للزراع ، ويعزف عن إنتاج السلع الأكثر أهمية سواء للاستهلاك المحلى أو التصدير .

2- تحرير أسعار السلع الزراعية :

حيث المرتكز الأساسى لسياسة التحرير الاقتصادى هو حرية السوق ، وبالتبعية تصبح الأسعار خاضعة لقوى السوق .

وفي القطاع الزراعى حيث كانت الدولة تقوم بتحديد أسعار المنتج لعدد من

المحاصيل الزراعية الرئيسية كالقطن والقمح وقصب السكر والأرز... الخ ، ومن ثم فكان من الضروري أن تترك أسعار تلك السلع لتتحدد في السوق ، وفي نفس الوقت يتوقف احتكار الدولة لشراء تلك المحاصيل وعلى وجه الخصوص القطن وقصب السكر .

كما تطلب ذلك توقف تدخل الدولة في تحديد أسعار المستهلكين للسلع والمنتجات الزراعية .

ويجب الأخذ في الاعتبار أن ترك الأسعار للسوق الحرة سواء أسعار المنتج أو المستهلك سيترتب عليه في المدى القصير عدة اختلالات تأخذ مداها إلى أن تتوازن السوق وبعد ذلك تصبح الأسعار هي أسعار التوازن .

ومع ترك الأسعار للسوق الحرة لابد أن تصبح الأسواق أيضاً حرة ، وتترك حرية البيع والشراء ، بمعنى لابد أن تعود بورصة القطن ، كذلك يتوقف احتكار الدولة لشراء محصول قصب السكر .

3- تحرير تسويق السلع الزراعية :

ذلك يعنى عدم إلزام المنتجين ببيع محاصيلهم لجهة معينة ، ولكن للجانب الذى يقدم سعراً أفضل . ومن ثم سنتوقف أساليب التسويق الحكومية وشبه الحكومية كالسويق التعاونى الحالى .

وفي هذا المجال وفي ظل أوضاع قطاع الزراعة المعلومة لنا ، فلا بد من جهة معينة تعمل على الحفاظ على حقوق المنتجين وتقوى من جانب العرض ليتسنى الحصول على أسعار مناسبة .

والتعاونيات الزراعية هى المؤهلة للقيام بهذا الدور بعد تطوير قانونها وهيكلها - للتوائم مع متطلبات التحرير الاقتصادى . حيث تقوم التعاونيات بتجميع إنتاج صغار الزراع وتسويقه نيابة عنهم - تعاونيات تسويقية - بما يؤدي إلى حصولهم على أسعار مناسبة ، وحمايتهم من الاستغلال والمضاربات وتدنى أسعار محاصيلهم .

4- تحرير مصادر الاستثمار والتمويل الزراعى :

بمعنى أن يتولى الزراع الحصول على الاستثمارات والمدخلات الزراعية بأساليبهم الخاصة . وبنفس المعنى تكف الدولة عن إمداد القطاع الزراعى بالتمويل اللازم . وبالطبع سيعانى القطاع الزراعى في المراحل الأولى إذا لم يعمل فوراً على تنظيم أساليب توفير الاستثمار اللازم له . حيث سيتوقف البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى عن مد القطاع الزراعى بالمدخلات ، والقروض الزراعية بالأسعار المدعمة . ويصبح الإقراض بسعر الفائدة السائد في السوق . كذلك سستترك حرية الاتجار في المستلزمات للقطاع الخاص ويتوقف البنك عن التعامل فيها .

وهنا يجب الإشارة إلى أن الحصول على القروض بأسعار السوق يصبح مكلفاً للزراع مع ملاحظة عزوف البنوك التجارية عن إقراض القطاع الزراعى .

أما فيما يتعلق بالمدخلات الأخرى فسوف يتنافس القطاع الخاص على إمداد الزراع بها وبأسعار السوق ، وهنا أيضاً لابد أن تؤدى التعاونيات الزراعية المطورة دورها في توفير تلك المستلزمات للزراع .

أيضاً يجب التأكيد على أن دور الدولة أساسى فيما يتعلق بالرقابة على المدخلات الزراعية ومدى مطابقتها للمواصفات حماية للإنتاج الزراعى .

أهداف الزراعة في المرحلة القادمة :

بعد الأخذ بأسلوب التخطيط التأشيرى بدلاً عن التخطيط المركزى خلال المرحلة الحالية والقادمة فالأدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة لتوجيه القطاع الزراعى يجب أن تحقق أهداف المجتمع .

ومن ثم يمكن القول أنه خلال الخطط القادمة لابد أن يعمل القطاع الزراعى من خلال التخطيط التأشيرى وأدواته لتحقيق الأهداف التالية :

1- زيادة الإنتاج :

بما يحقق مزيد من الاكتفاء الذاتى من السلع الرئيسية التى تدنى معدل

الاكتفاء الذاتي منها خلال العقد الأخير من القرن الماضي ، خاصة القمح والسكر والزيوت ، مجموعة البروتين الحيواني . مما يستلزم استخدام الأدوات والوسائل المناسبة خلال الخطط لتوجيه الإنتاج وتحفيز الزراعة على إنتاج تلك النوعية من السلع - ذلك لأن زيادة معدل الاكتفاء الذاتي يؤدي إلى آثار سياسية واجتماعية مطلوبة في المرحلة القادمة .

2- تطوير أصناف وسلالات المحاصيل الزراعية :

ذلك لأن زيادة الاكتفاء الذاتي عن طريق زيادة الإنتاج وفي ضوء محدودية الرقعة المزروعة لن يتأتى إلا عن طريق الزيادة الرأسية في الإنتاج الزراعي ، ذلك عن طريق تطوير نوعيات وسلالات المحاصيل المزروعة باستخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة - كالهندسة الوراثية وغيرها - للحصول على سلالات ذات إنتاجية كبيرة خاصة في محاصيل مثل القمح والأرز والذرة ، وبالتالي لا بد أن تعمل الخطة على دعم وتحفيز مراكز البحوث على توفير هذه النوعية من السلالات خلال الخطة القادمة ، والأمل معقود على تلك الإمكانية لإعطاء طفرة كبيرة في إنتاجنا الزراعي ، وقد تحقق ذلك في كثير من الدول .

3- التوسع الأفقي :

حيث يمكن عن طريقه علاج عديد من مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية . ذلك لأن التوسع يؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة ومن ثم الإنتاج ، كما أنه يؤدي إلى زيادة العاملين والمالكين لتلك الأراضى ومن ثم ينخفض مستوى البطالة وما يرتبط بها من مشاكل في المجتمع .

فمن الضروري أن تركز الخطط القادمة على إطلاق حرية الاستصلاح والتملك في الأراضى الصحراوية دون معوقات ، وأن تقوم الدولة بالدور الذى يجب أن تقوم به فقط في ظل سياسة التحرير الاقتصادى ، وأن تتحقق مصداقية القائمين على تنفيذ تلك السياسة في هذا القطاع الحيوى والرئيسي في الاقتصاد القومى .

4- تطوير وترشيد أساليب الري :

ستكون ، وبلا شك مشكلة المياه هي مشكلة القرن الحالي سواء على مستوى الدول أو على مستوى العالم . ومن ثم فلا بد من العمل على تلافى آثار نقص المياه في المستقبل ، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لما هو متاح منها بالإضافة إلى البحث عن مصادر جديدة - والاستخدام المثل للمياه يتطلب تطوير أساليب الري والحد من الأساليب التقليدية الري بالغمر - كذلك إدخال مياه الري في إطار المحاسبة الاقتصادية وتحديد قيمة لها .

وتطوير تلك الأساليب يتطلب عناصر لعل في مقدمتها توفير وسائل ومعدات الري الحديث ، جهاز فنى وإرشادى كفاء ، مصادر تمويل للزراع لاستخدام تلك المعدات .

وفي هذه الحالة لا بد من تشجيع وتحفيز الزراع على إدخال الأساليب الحديثة في ري أراضيهم بمختلف الوسائل سواء حوافز إيجابية أو سلبية .

كما أن ترشيد استخدام مياه الري يتيح إمكانية أكبر لزيادة المساحات المستصلحة وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة العمالة ، وزيادة الملكيات الزراعية .

5- زيادة الصادرات الزراعية :

ويعد ذلك هدفاً أساسياً يجب توفير الوسائل والإمكانيات اللازمة لتحقيقه ، حيث يؤدي ذلك إلى خفض العجز في الميزان التجارى ومن ثم خفض معدلات التضخم ، وفي ذلك علاج لعديد من مشكلات الاقتصاد القومى .

وزيادة الصادرات الزراعية لها متطلبات عديدة لاسيما في ضوء التطورات العالمية ، وإمكانيات السوق الأوروبية المشتركة ، ومن هذه المتطلبات تطوير نوعيات الإنتاج المطلوبة للتصدير . ويتأتى ذلك بالطبع عن طريق توجيه الزراع وقطاع التصدير بمختلف الإجراءات المحفزة لدفع عملية التصدير الزراعى . كما يجب إطلاق المنافسة في هذا القطاع - كما هو مطلوب في باقى القطاعات - بما يخدم أهداف التصدير .

وفي هذا الصدد يلزم التعرف على العوامل التي أدت إلى فقد الصادرات التقليدية المصرية أسواقها العالمية .

التحرير الاقتصادي والتعاون الزراعي :

في ظل سياسة التحرير الاقتصادي ، واتباع أسلوب التخطيط التأشيرى ومن ثم دور العوامل الاقتصادية - قوى السوق - في توجيه الموارد ، وإعادة ترتيب أولويات الخطة وتقليص القطاع العام، ورفع يد الدولة عن التدخل في جوانب متعددة من الاقتصاد القومى . كل ذلك يؤدي بالطبع إلى تغيرات تمتد آثارها إلى قطاع الزراعة وقطاع التعاون الزراعى .

ففي قطاع الزراعة يتحرر نمط الإنتاج ، وتتحرر أسعار السلع الزراعية والتسويق ، كما تتحرر مصادر الاستثمار والتمويل الزراعى . كل تلك العوامل السابقة تؤدي إلى حتمية أن تغير دور وطبيعة القطاع التعاونى - ومن ضمن نواحي التغيير المطلوب إجرائها على هذا القطاع ما يلى :

1- تحرير قانون التعاون الموحد - وإعادة بناء هيكل الحركة التعاونية :

ذلك بما يعنى تغيير قانون التعاون بما يتلائم مع المعطيات الجديدة لتلك المرحلة - حيث يلزم قانوناً جديداً موحداً للتعاون يعطى له الحرية في كل مجريات القطاع الزراعى التعاونى بما يؤدي إلى تحقيق أهداف الزراع التعاونية وإطلاق حرية جمعياتهم بما يخدم مصالحهم الحقيقية كمنتجين ومستهلكين ، وبما يحقق أهداف المجتمع أيضاً .

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى عناصر الحركة التعاونية وضرورة دخول عناصر جديدة بفكر جديد قادر على العمل في ظل تحرر اقتصادى ، واعتماد على الذات وليس على الدولة ، وهذا يستلزم قيادات تعاونية متحررة مخلصه قادرة على القيادة واتخاذ القرار . كذلك يلزم دمج التعاونيات الضعيفة - أو حلها - وتكوين وحدات تعاونية كبيرة تستطيع العمل والمنافسة في ظل اقتصاديات السوق .

2- دور القطاع التعاونى في تنظيم وتوجيه الإنتاج الزراعى والتخطيط :

في ظل سياسة التحرير الاقتصادى والاعتماد على أسلوب التخطيط التأسيرى حيث تتولى قوى السوق توجيه الموارد إلى الاستخدامات البديلة ، واستخدام الحوافز المختلفة لتوجيه تلك الموارد لإنتاج السلع التى يرغبها المجتمع ، في ظل تلك القواعد لا بد أن يمارس التعاون دوره للتأثير على الإنتاج والمساعدة على توجيه وترشيد استخدام الموارد - سواء الطبيعية أو الاستثمار - بما يحقق الفائدة المثلى لكل من المزارع والمجتمع .

ومن ثم فلا بد أن تقوم كل جمعية تعاونية زراعية بمساعدة المزارع في اتخاذ القرارات المثلى لتوزيع الموارد الزراعية ، بما يعنى إرشادهم إلى التراكيب المحصولية الأكفء لتعظيم دخولهم ، ولفائدة المجتمع . وبذلك تحل الجمعية التعاونية محل أسلوب تنظيم الدورة الذى كان سائداً ، وأيضاً ما كان يؤديه المخطط في مراحل سابقة .

وبالطبع يستلزم ذلك قيادات تعاونية ملمة بالنواحي والمفاهيم الاقتصادية واحتياجات المجتمع . ويرتبط أيضاً بهذا المجال تقديم الخدمات الإرشادية للمزارع بما يؤدي إلى تطوير وتنمية الإنتاج الزراعى كميّاً ونوعياً .

3- دور التعاونيات في توفير التمويل اللازم للأنشطة التعاونية وللزراع :

العمل على توفير التمويل اللازم للأنشطة التعاونية والزراع يعتبر عاملاً رئيسياً لاستمرار قيام القطاع التعاونى بدوره وفي ظل اقتصاديات السوق .

خاصة بعد أن يتوقف دور الدولة في هذا المجال عن طريق البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وما كان يقدمه من تمويل نقدى وعينى للقطاع الزراعى والتعاونى . ومن ثم فإن القطاع التعاونى سيصبح في منافسة مع القطاع الخاص لتوفير التمويل ومستلزمات الإنتاج للمزارع وبأساليب تعاونية في متناول صغار المزارع وإمكانياتهم المحددة حفاظاً على مستوى إنتاج المزارع ، ومستوى الدخل ومعيشة المزارع .

- ومن ثم ، فلا بد أن تبحث التعاونيات عن أساليب تبادلية أو تكاملية يمكن أن تساعد التعاونيات على سد الاحتياجات التمويلية ومن تلك الأساليب :
- أ- زيادة المتاح من قدرات التمويل الذاتي ، كزيادة قيمة رأس المال المسهم به في التعاونية ، وإصدار أسهم ممتازة ، وزيادة الاحتياطي القانوني .
- ب- التعاون بين التعاونيات لزيادة الموارد المتاحة ، حيث يمكن توفير الاقتراض المتبادل فيما بين التعاونيات ، و/أو تأسيس مشروعات تعاونية لتوفير الاحتياجات .
- ج- تأسيس صندوق للتمويل التعاوني ، حيث يمكن أن تشترك عدة تعاونيات ، وعلى مستويات مختلفة في تكوين صندوق خاص للتمويل تسهم كل جمعية في رأس ماله بحسب قدراتها المالية ، كما تسهم التعاونيات المشاركة في إدارته . ويعتبر الصندوق بمثابة بنك صغير تتكون موارده المالية من أسهم رأس المال بالإضافة إلى الإيداعات التي تودعها فيه التعاونيات سواء المشاركة فيه أو غير المشاركة .

4- دور التعاونيات الزراعية في التسويق الداخلي والخارجي :

وفي ظل سياسة السوق الحر ، واختفاء أساليب التسويق الزراعي السابقة تتحول سوق السلع الزراعية إلى سوق تنافسية ، ونظراً لما يتصف به الإنتاج الزراعي من خصائص ، فإن الجانب الأضعف - في المدى القصير على الأقل - هو جانب الزراعة . ومن ثم فلا بد من العمل بأساليب تعاونية على تقوية جانب المنتجين في بيع محاصيلهم . وذلك ممكن عن طريق قيام التعاونيات بدورها التسويقي ، سواء في شكلها الحالي أو إنشاء تعاونيات متخصصة للتسويق الزراعي - وأيضاً سواء كان هذا التسويق داخلي أو خارجي - تصديري - لتلك السلع .